



الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

قطاع استشراف المستقبل والمتابعة

إدارة تقييم الأداء التنموي

تقرير عن
” القضايا ذات الأولوية في الحملات الانتخابية
لمجلس أمة (ديسمبر 2012)



مايو 2013

فريق العمل

أ. د. ماجد خشبة - خبير - قطاع استشراف المستقبل والمتابعة

هناء حامد الرفاعي - مدير إدارة تقييم الأداء التنموي

فاطمة عبد الرزاق العوضي - باحث علوم سياسية

أوراد المجلي - باحث علوم سياسية

فاطمة الجيماز - باحث اجتماعي مبتدئ

أبرار الشنفا - منسق إداري معاملات

مروة العازمي - باحث اجتماعي مبتدئ

هيفاء القروي - باحث مبتدئ علوم سياسي



الفهرس

الصفحة

الموضوع

4 مقدمة

الفصل الأول : تطور الحياة النيابية بدولة الكويت وتوصيف الخريطة الانتخابية لانتخابات مجلسي (فبراير- ديسمبر 2012)

5المبحث الأول :لحة تاريخية عن تطور الدوائر الانتخابية

7المبحث الثاني : لحة تاريخية عن تطور الحياة النيابية بدولة الكويت

14المبحث الثالث : عرض إحصائي لانتخابية مجلس أمه (ديسمبر 2012)

الفصل الثاني : القضايا ذات الأولوية المطروحة في الحملات الانتخابية لمجلس أمة ديسمبر 2012 وعلاقتها برؤية الدولة وتوجهات التنمية

16المبحث الأول : أبرز القضايا السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية المطروحة في الحملات لمجلس أمه ديسمبر 2012

22المبحث الثاني : مقارنة بين أولويات القضايا التي أثيرت في الحملات الانتخابية لعام 2012 و الأولويات الحكومية في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2010/2011-2013/2014 لدولة الكويت

23المبحث الثالث : مقارنة بين نتائج الحملات الانتخابية لمجلس أمة 2008 ونتائج الحملات الانتخابية لعام 2012

الفصل الثالث : الحلول والتوصيات المقترحة من قبل المرشحين والمرشحات للتعامل مع القضايا ذات الأولوية والمشكلات المرتبطة بها

28الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية السياسية



- 28.....الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية الاقتصادية
- 29.....الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية البشرية والاجتماعية
- 29.....الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية المؤسسية والإدارية

الفصل الرابع : نتائج الحملة الانتخابية لمجلس أمة ديسمبر 2012

- 30.....المبحث الأول : توصيف كمي ونوعي للمقاعد البرلمانية ومستجدات مجلس ديسمبر 2012
- 30.....المبحث الثاني : التشكيل الحكومي وبداية الفصل التشريعي الرابع عشر
- 31.....المبحث الثالث : أهم مستجدات مجلس الأمة ديسمبر لعام 2012

32الخلاصة

33.....مفاهيم سياسية

35.....المراجع



مقدمة

يهتم قطاع استشراف المستقبل والمتابعة - ممثلاً بإدارة تقييم الأداء التنموي - بدراسة القضايا والموضوعات ذات الأولوية في مسيرة التنمية . ويعتبر هذا التقرير السادس في هذا المجال حيث سبق وأعد القطاع خمس تقارير سابقة في نفس المجال ، فكانت أولى التقارير حول انتخابات مجلس أمة 1999 ، وآخرها هذا التقرير حول أهم القضايا المطروحة في انتخابات مجلس أمة (ديسمبر 2012) . وقد لاقت تلك التقارير استحساناً من قبل المسؤولين والمهتمين بالشئون السياسية ومجلس الأمة على حد سواء.

ويستخدم التقرير منهجية تحليل المضمون Statistical Semantics لتصنيف القضايا ذات الأولوية لدى النخب السياسية في دولة الكويت من خلال رصد الأحاديث والخطب السياسية في الحملات الانتخابية لمرشحي مجلس أمة ديسمبر 2012 في الصحف اليومية (القبس ، الوطن ، الراي ، الجريدة) بالإضافة إلى المواقع الالكترونية المتخصصة ومواقع التواصل الاجتماعي وتحليلها ووصفها وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً بالأرقام ، حيث تعكس هذه القضايا توجهات المجلس الجديد لحل تلك القضايا من خلال التوجهات التنموية الخاصة بإقرار خطة التنمية للدولة.

وترجع أهمية هذا التقرير إلى الأجواء الديمقراطية الغير مستقرة التي تعيشها البلاد ، خاصة بعد تكرار الحل البرلماني لمرات متعاقبة في فترات زمنية متقاربة دون أن يكمل دورته التشريعية ، وقد ألقى ذلك بظلاله وتداعياته على نوعية القضايا المطروحة من قبل المرشحين وما سيضيفه المجلس الجديد من تعاون مع السلطة التنفيذية لإصدار التشريعات المتفق عليها لمعالجة تلك القضايا في الخطة الإنمائية للدولة .

و يقدم التقرير عرض لتطور الحياة النيابية بدولة الكويت وتوصيف للخريطة الانتخابية ، كما يقدم عرض إحصائي لانتخابات مجلس أمة (ديسمبر 2012) ، ثم يجري مقارنة بين القضايا المطروحة في الحملات الانتخابية وبين توجهات الحكومة في التعامل مع تلك القضايا في الخطة الإنمائية للدولة ، كما سيتطرق إلى المستجدات التي طرأت على الحملة الانتخابية في ديسمبر 2012 ونسبة التغيير الكبيرة ، إلى جانب ذلك يقدم التقرير حلولاً مقترحة لبعض القضايا التي طرحها المرشحين والمرشحات في حملاتهم الانتخابية، وأخيراً يعرض مقارنة بين القضايا المطروحة في الحملات الانتخابية لعام 2008 وتلك المطروحة في الحملات الانتخابية لعام 2012 ، في محاولة للتعرف على القضايا التي انتهت والقضايا التي مازالت مستمرة والقضايا التي استجبت مؤخراً على الساحة الكويتية.



(الفصل الأول)

تطور الحياة النيابية بدولة الكويت وتوصيف الخريطة الانتخابية

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن تطور الدوائر الانتخابية

يعود تاريخ تقسيم الكويت إلى دوائر انتخابية إلى العام 1961 طبقا للقانون رقم 25 لسنة 1961 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي في عهد الشيخ عبدا لله السالم الصباح رحمه الله ، وكانت المادة الأولى منه تنص على تقسيم الكويت إلى 20 منطقة انتخابية ويصدر به قرار من رئيس الشرطة والأمن العام وينتخب نائب عن كل منطقة . إلا أن هذه المادة عدلت قبل العمل بها ، إذ صدر القانون رقم 28 لسنة 1961 بتاريخ 7 أكتوبر من العام نفسه بالنص على أن يكون التقسيم إلى 10 دوائر تنتخب كل منها عضوين والذي على أساسه تم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي المكون من عشرين نائبا.

وكانت انتخابات أعضاء أول مجلس أمة في تاريخ البلاد في 23 يناير 1963 وذلك طبقا لنص المادة 51 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أساس انتخاب خمسة أعضاء عن كل دائرة بدلا من اثنين.

واستمرت انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أساس الدوائر العشر في الفصول التشريعية الثانية عام 1967 والثالثة عام 1971 والرابعة عام 1975.

وفي 17 ديسمبر 1980 أصدر سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مرسوم بالقانون رقم 99 لسنة 1980 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، نصت مادته الأولى على تقسيم الكويت إلى 25 دائرة انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس.

وعلى أساس هذا التقسيم جرت انتخابات الفصول التشريعية الخامسة في عام 1981 والسادسة عام 1985 والسابعة عام 1992 والثامنة عام 1996 والتاسعة عام 1999 والعاشر عام 2003 والحادية عشر عام 2006.

وفي الأول من أغسطس عام 2006 أصدر سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، قسم فيها الكويت إلى خمس دوائر انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس ، وأن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لأربعة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ، وحدد العمل بهذا القانون اعتبارا من



انتخابات الفصل التشريعي الثاني عشر التي تمت في 17 مايو 2008 ، واستهدف القانون توسيع القاعدة الانتخابية في كل الدوائر وتكريس مبدأ العدالة في التمثيل والمساواة لجميع الناخبين وترسيخ المفاهيم الدستورية والديمقراطية الحقة بما يحد من التأثيرات السلبية المرتبطة بقلّة عدد الناخبين في الدائرة .
وفي 20 أكتوبر 2012 اعتمد مجلس الوزراء الكويتي مشروع المرسوم بتعديل المادة الثانية من القانون رقم (42) لسنة 2006 بغرض معالجة آلية التصويت بحصرها بصوت واحد للناخب .

وفيما يلي عرض للدوائر الانتخابية الخمس :

الدائرة الانتخابية الأولى

تضم عددا كبيرا من الدوائر الانتخابية في القانون السابق رقم 99 لسنة 1980 والذي يقسم الكويت إلى 25 دائرة انتخابية ، وبالنظر لواقع الدائرة في القانون الجديد نجد أن الدائرة تضم (19) منطقة وهي كما يلي : شرق ، الدسمة ، المطبة ، دسمان ، بنيد القار ، الدعية ، الشعب ، جزيرة فيلكا وسائر الجزر ، حولي ، النقرة ، ميدان حولي ، بيان ، مشرف ، السالمية ، البدع ، الراس ، سلوى ، الرميثية و ضاحية مبارك العبدالله الجابر . وتعتبر الدائرة الأولى نموذجا مصغرا للمجتمع الكويتي فهي تضم جميع طوائف وفئات المجتمع وجميع التوجهات السياسية سواء المحافظ منها أو الليبرالي .

الدائرة الانتخابية الثانية

طبقا للقانون رقم 42 / 2006 ، تضم الدائرة الانتخابية الثانية 13 منطقة وهي : المرقاب ، ضاحية عبدالله السالم ، القبلة ، الشويخ ، الشامية ، القادسية ، المنصورية ، الفيحاء ، النزهة ، الصليبيخات ، الدوحة ، غرناطة و القيروان . وهي دائرة تضم كبار التجار من المجتمع الكويتي ، كما أن القوى المؤثرة في الدائرة الثانية هي القوى الإسلامية والليبرالية معا .

الدائرة الانتخابية الثالثة

طبقا لقانون الدوائر الخمس فإن الدائرة الثالثة تشمل 15 منطقة وهي: كيفان، الروضة ، العديلية ، الجابرية ، السرة ، الخالدية ، قرطبة ، اليرموك ، السلام ، الصديق ، حطين ، الشهداء ، الزهراء ، أبرق خيطان وخيطان الجديدة . وما يميز الدائرة الثالثة أنها ذات طابع حيوي سياسي ، وخرج منها العديد من التنظيمات السياسية ، نذكر منها حركة القوميين العرب والتي كانت من التيارات الناشطة



والفاعلة في الشارع الكويتي ، لا سيما خلال حقبة الستينات ، حيث احتضنت مناطق الدائرة منذ الستينيات رموزا وقيادات أوصلت نوابه وممثليه إلى مجالس الأمة المختلفة ، وهي دائرة ذات طابع إسلامي ، بالإضافة إلى تأثير القوى المستقلة .

الدائرة الانتخابية الرابعة

تضم الدائرة الانتخابية الرابعة مناطق مختلفة من ناحية أحجام ناخبها ، وتشمل (18) منطقة وهي : الفروانية ، الفردوس ، العمرية ، الرابية ، الرقعي و الأندلس ، جليب الشيوخ ، ضاحية صباح الناصر ، الشدادية ، صيهد العوازم ، الرحاب ، العضيلية، العارضية ، اشبيليه ، ضاحية عبدالله المبارك ، الجهراء الجديدة ، الصليبية والمساكن الحكومية ، مدينة سعد عبدالله ، الجهراء ومنطقة البر. وتعتبر الدائرة الرابعة من الدوائر ذات الطابع المحافظ والذي يغلب عليه التيار الإسلامي وهي دائرة تضم العوائل القبلية لدولة الكويت .

الدائرة الانتخابية الخامسة

تضم (20) منطقة وهي : الأحمدية ، هدية ، الفنطاس والمهبولة ، أبوحليفة ، ضاحية صباح السالم ، الرقة ، الصباحية ، الظهر ، العقيلة ، القرين ، العدان ، القصور، مبارك الكبير، ضاحية فهد الأحمد ، ضاحية جابر العلي، الفحيحيل ، المنقف ، ضاحية علي صباح السالم وميناء عبدالله الزور ، الوفرة . وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا وتمتد على حدود محافظتين هما محافظة مبارك الكبير ومحافظة الأحمدية . وتعتبر القوى المؤثرة في الدائرة الخامسة هي القبيلة.

المبحث الثاني : لحة تاريخية عن تطور الحياة النيابية بدولة الكويت

يعرض هذا الجزء لمحة مختصرة عن تسلسل الحياة النيابية في دولة الكويت منذ انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1961 وحتى الفصل التشريعي الرابع عشر لعام 2012 ، وخلال الإثنى وخمسون عاما لمسيرة الحياة الديمقراطية أكملت 7 مجالس نيابية مدتها الدستورية كاملة فيما لم تكمل 7 مجالس نيابية مدتها الدستورية (أي بنسبة 50% لكل منهما) ، ومن الأسباب التي ساهمت في حل المجالس النيابية طوال تلك الفترة هي : الطرح المعارض للحكومة منذ أول انتخابات نيابية، التشكيك في نزاهة الانتخابات والتي ركزت على ظاهرتي شراء الأصوات والانتخابات الفرعية ، التدني في نسبة المشاركة الشعبية . وأدت هذه الأسباب إلى إجراء تعديلات على قانون الانتخابات مرتان في عامي 1980 و 2006



المتمثل بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، كما تم تعديل قانون التصويت ثلاث مرات في الأعوام (1980 ، 2006 ، 2012) . وفيما يلي عرض مختصر للفصول التشريعية الأربعة عشر (1961-2012) :

▪ **انتخابات المجلس التأسيسي – 1961** : جرت أول انتخابات للمجلس التأسيسي في دولة الكويت في 1961/12/30 لاختيار 20 عضواً يمثلون 10 دوائر انتخابية لصياغة دستور دائم للبلاد. حيث كان الاهتمام بترسيخ مبادئ الديمقراطية على أسس دستورية و تحقيق المشاركة الشعبية في إدارة الدولة ، في إطار دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب. (أسيري ، 1994)

▪ **صدر الدستور وقانون الانتخابات – 1962** : صدر الدستور الكويتي في 1962/11/11 حيث احتوى على 183 مادة مقسمة على خمسة أبواب ، ويعد أول دستور صدر في دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي نفس تلك السنة صدر قانون الانتخاب لينظم عملية الانتخابات التشريعية ، وقد حددت مواده شروط الترشيح والانتخاب واقتصرت المشاركة السياسية على الرجل دون المرأة ، ومنع العسكريين من المشاركة في الانتخابات ، وحدد سن الناخب بما فوق 21 سنة ، وتلك أبرز المواد موضع الجدل حتى الآن. (عثمان الصالح ، 1989) .

▪ **إجراء أول انتخابات نيابية – الفصل التشريعي الأول 1963** : وفي بداية عام 1963 أجريت أول انتخابات نيابية – الفصل التشريعي الأول – وتميز المجلس بالمعارضة القوية للحكومة وبصفة خاصة من قبل الكتلة الوطنية وهي من القوى التي أفرزتها نتائج أول انتخابات نيابية في دولة الكويت.

▪ **انتخابات الفصل التشريعي الثاني - 1967** : في عام 1967 جرت انتخابات الفصل التشريعي الثاني ، وكان حضور القوى المعارضة في الانتخابات واضحاً وقوياً، ورافق هذه الانتخابات تشكيكاً من قبل قوى المعارضة في نزاهة الانتخابات ، مما أدى إلى استقالة بعض الرموز الوطنية من الفائزين في هذه الانتخابات. (أسيري ، 1994) .

▪ **انتخابات الفصل التشريعي الثالث - 1971** : في عام 1971 جرت انتخابات نيابية للفصل التشريعي الثالث والتي شهدت تدنياً في نسبة المشاركة الشعبية. (أسيري ، 1994)

▪ **انتخابات الفصل التشريعي الرابع – 1975** : أما في عام 1975 تمت انتخابات الفصل التشريعي الرابع حيث كان هنالك حضوراً بارزاً للقوى والتنظيمات السياسية المعارضة وبشكل مؤثر في أجواء الانتخابات مما أفرز مجلس تميز بالطرح المعارض للحكومة ، وحل المجلس في سنة 1976 حلاً غير دستورياً . (أسيري ، 1994) .

والجدير بالذكر أن الحياة السياسية والمشاركة النيابية قد عادت مرة أخرى بعد غياب أربع سنوات لمجلس الأمة ، ولكن مع توزيع جديد للدوائر الانتخابية . فبعد



أن كانت الكويت مقسمة إلى عشر دوائر انتخابية تم تقسيمها إلى خمسة وعشرين دائرة يمثل كل دائرة منها عضوين في البرلمان (مرسوم 80/99).

▪ **انتخابات الفصل التشريعي الخامس – 1981 :** وفي عام 1981 شهدت البلاد انتخابات الفصل التشريعي الخامس . وطبق في تلك السنة نظام الدوائر الخمسة والعشرين ، وأثيرت بقوة في هذه الانتخابات قضايا مثل نزاهة الانتخابات والتي ركزت على ظاهرتي شراء الأصوات والانتخابات الفرعية. (أسيري ، 1994)

▪ **انتخابات الفصل التشريعي السادس – 1985 :** في فبراير 1985 أجريت انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي السادس ، وخاضت تكتلات مختلفة تلك الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو حزبي ، وقد كشفت نتائج هذه الانتخابات عن ذلك الحضور البارز لقوى المعارضة السياسية. وتم حل المجلس حلاً غير دستورياً في عام 1986 بعد المواجهة بين تلك القوى وسياسات الحكومة. (أسيري ، 1994) .

و بعد غياب دام ستة سنوات للحياة الديمقراطية بدولة الكويت نتيجة لحل مجلس أمة 1985 حلاً غير دستورياً في فصله التشريعي السادس ، وبعد ما صاحب الاحتلال العراقي لدولة الكويت . التقت جميع القوى السياسية بكل أطيافها مع القيادة السياسية وجددت البيعة لدستور 1962 في المؤتمر التاريخي الشعبي المنعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام 1990 .

▪ **انتخابات الفصل التشريعي السابع – 1992 :** في أكتوبر 1992 عادت الحياة الديمقراطية بانتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي السابع بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي لدولة الكويت وعودة عجلة التنمية.

▪ **انتخابات الفصل التشريعي الثامن – 1996 :** في عام 1996 جرت انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثامن ، وتم حل المجلس حلاً دستورياً في مايو 1999 ، حيث جرت انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي التاسع بعد شهرين من الحل في يوليو 1999.

▪ **انتخابات الفصل التشريعي العاشر – 2003 :** وفي الخامس من يوليو 2003 شهدت البلاد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي العاشر.

▪ **منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة – 2005 :** تم تمكين المرأة الكويتية من ممارسة حقها في الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية في 16 مايو 2005 عن طريق تعديل قانون الانتخاب.

▪ **الأزمة السياسية حول الدوائر الانتخابية وحل مجلس الأمة 2003 – في عام 2006** وهي الأزمة التي نشأت بين الحكومة و المعارضة في البرلمان حول قضية النظام الانتخابي فيما



يخص قانون تعديل الدوائر الانتخابية ، حيث تصاعدت هذه الأزمة و شكلت مناخا سياسيا ساخنا من جانب تكتل نواب المعارضة الذين يمثلون تيارات إسلامية وليبرالية توافقت على بعض المطالب الإصلاحية مقابل تردد الحكومة في اتخاذ القرار لتعديل الدوائر الخمسة وعشرون . وانقسم المطالبين بتعديل الدوائر إلى قسمين اتخذوا شكلا منظما له شعاراته و رموزه القيادية ممثلة بعدد من نواب المعارضة ضمن تجمعات شعبية كبيرة العدد شارك فيها الطلاب و السياسيون و أكاديميون وممثلون لتيارات سياسية عديدة ، حيث طالب القسم الأول بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر من أجل القضاء على الفساد السياسي ، في حين طالب الفريق الآخر بتقسيم عادل للدوائر يضمن مساواة عدد الناخبين بين الدوائر وتقليصها شريطة التوازن السكاني فيما بينها باعتبارها مدخلا لتقليل الظواهر السلبية التي تتحكم في نزاهة الانتخابات و اختيار النواب.

وعلى أثر ذلك الحشد والحشد المضاد أصدر أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد في 21 مايو 2006 مرسوما بحل مجلس الأمة 2003 . و خاضت كافة القوى السياسية الحملة الانتخابية للفصل التشريعي الحادي عشر في يونيو 2006 ، وتم تشكيل المجلس النيابي الذي أقر تعديل النظام الانتخابي و تقليص الدوائر الانتخابية الـ25 إلى خمس دوائر .

■ **حل مجلس الأمة في فصلين تشريعيين متتاليين** : جاء قرار الحل الدستوري للبرلمان في فصله التشريعي الحادي عشر بعد استقالة الحكومة بسبب شكواها من عدم التعاون من جانب المجلس مدعما بنص (المادة 102) من الدستور الكويتي التي تنص على حل البرلمان في حالة عدم التعاون مع الحكومة أو العكس ، و يعتبر هذا هو الحل الخامس في تاريخ البرلمان ، فلم يكمل المجلس السابق دورته إلا و تم حله بمرسوم أميري .

وقد أكد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في 19 مارس 2008 إيمانه الراسخ بقيمة الديمقراطية و دعا سموه إلى إجراء انتخابات برلمانية في 17 مايو 2008 .

■ **انتخابات الفصل التشريعي الثاني عشر - مارس 2009** : جاء الحل الدستوري السادس للبرلمان في 18 مارس 2009 بسبب التصعيد السياسي بين أعضاء مجلس الأمة والحكومة وكثرة الاستجابات وتمت الدعوة لإجراء انتخابات مجلس الأمة في 16 مايو 2009 .

■ **الفصل التشريعي الثالث عشر - ديسمبر 2011** : وجاء الحل الدستوري السابع لمجلس الأمة 2009 في 6 ديسمبر 2011 نتيجة لقضية التحويلات المالية وكثرة الاستجابات الموجهة لرئيس الحكومة والوزراء وحادثة اقتحام المجلس ، وتمت الدعوة للانتخابات في 2 فبراير 2012.



إلا أنه بعد افتتاح الفصل التشريعي الثالث عشر بعد الانتخابات البرلمانية مباشرة ، جاء قرار المحكمة الدستورية في 20 يونيو 2012 ، بإبطال عملية انتخاب مجلس الأمة 2012 ، وبالتالي بطلان المجلس وعدم صحة عضوية أعضائه الذين فازوا بالانتخابات وقضت باستمرار صلاحيات مجلس 2009 المنحل ، في حكم هو الأول من نوعه ويعتبر سابقة في تاريخ الكويت النيابي وجاء هذا الحكم بعد استقالة عدد من الوزراء في أجواء شابها التأزيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

■ **الفصل التشريعي الرابع عشر - أكتوبر 2012** : استمرت أجواء التأزيم في البلاد حيث تعذر عقد جلسات مجلس الأمة لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم - بحسب ما جاء في نص مرسوم الحل لمجلس 2009 المعادة صلاحياته - وعلى ضوءها صدر مرسوم أميري رقم (241) لسنة 2012 بحل مجلس أمة 2009 ، استنادا إلى نص المادة (107) من الدستور الكويتي . كما اعتمد مجلس الوزراء في 20 أكتوبر 2012 مشروع المرسوم بتعديل المادة الثانية من القانون رقم (42) لسنة 2006 بغرض معالجة آلية التصويت بحصرها بصوت واحد للناخب ووافق مجلس الوزراء على مرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الأمة الجديد يوم السبت الموافق 1 ديسمبر 2012 .

ويعرض الجدول التالي متوسط عمر الحكومات الكويتية من عام 1962 وحتى 2012.

المصدر: (مجلس الأمة الكويتي ، مايو 2012).



متوسط عمر الحكومة بالشهور	إجمالي فترة رئاسة الحكومات بالشهور	عدد الحكومات	المدة بالشهور	تاريخ البداية والنهائية	رئيس الحكومة	تسلسل الحكومات
12	12	واحدة	12	من 1962/1/17 إلى 1963/1/27	سمو الشيخ / عبدالله السالم الصباح	الأولى الانتقالية
11	34	ثلاث	22 1 11	من 1963/1/28 إلى 1964/12/5 من 1964/12/6 إلى 1965/1/2 من 1965/1/3 إلى 1965/11/24	سمو الشيخ / صباح السالم الصباح سمو الشيخ / صباح السالم الصباح سمو الشيخ / صباح السالم الصباح	الثانية الثالثة الرابعة
29	146	خمس	14 48 48 19 18	من 1965/12/4 إلى 1967/2/3 من 1967/2/4 إلى 1971/2/8 من 1971/2/9 إلى 1975/2/8 من 1975/2/9 إلى 1976/9/5 من 1976/9/6 إلى 1978/2/15	سمو الشيخ / جابر الأحمد الصباح سمو الشيخ / جابر الأحمد الصباح سمو الشيخ / جابر الأحمد الصباح سمو الشيخ / جابر الاحمد الصباح سمو الشيخ / جابر الاحمد الصباح	الخامسة السادسة السابعة الثامنة التاسعة
			36,5 48 16 48 10 18	من 1978/2/16 إلى 1981/3/3 من 1981/3/4 إلى 1985/3/3 من 1985/3/4 إلى 1986/7/11 من 1986/7/12 إلى 1990/6/19 من 1990/6/20 إلى 1991/4/19 من 1991/4/2 إلى 1992/10/16	سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح	العاشرة الحادي عشر الثانية عشر الثالثة عشر الرابعة عشر الخامسة عشر



متوسط عمر الحكومة بالشهور	إجمالي فترة رئاسة الحكومات بالشهور	عدد الحكومات	المدة بالشهور	التاريخ البداية والنهارية	رئيس الحكومة	تسلسل الحكومات
28	305,5	احدى عشر	48 17,5 15,5 19 29	من 1992/10/17 إلى 1996/10/14 من 1996/10/15 إلى 1998/3/21 من 1998/3/22 إلى 1999/7/12 من 1999/7/13 إلى 2001/2/12 من 2001/2/14 إلى 2003/7/12	سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح سمو الشيخ / سعد العبدالله السالم الصباح	السادسة عشر السابعة عشر الثامنة عشر التاسعة عشر العشرون
30	30	واحدة	30	من 2003/1/13 إلى 2006/2/8	سمو الشيخ / صباح الاحمد الجابر الصباح	الواحد والعشرون
10	68,5	سبع	5 8,5 14 8 4 23 7	من 2006/2/9 إلى 2006/7/1 من 2006/7/10 إلى 2007/3/24 من 2007/3/25 إلى 2008/5/27 من 2009/1/22 إلى 2009/5/28 من 2009/1/23 إلى 2009/5/28 من 2009/5/29 إلى 2011/5/7 من 2011/5/8 إلى 2011/11/28	سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح سمو الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح	الثانية والعشرون الثالثة والعشرون الرابعة والعشرون الخامسة والعشرون السادسة والعشرون السابعة والعشرون الثامنة والعشرون
-	2	اثنان	2	من 2011/11/30 إلى 2012/2/5	سمو الشيخ / جابر المبارك الحمد الصباح	التاسعة والعشرون
-	-	-	-	من 2012/2/14 حتى تاريخه	سمو الشيخ / جابر المبارك الحمد الصباح	الثلاثون
• المتوسط العام للحكومة الكويتية = 21 شهراً						

المصدر : دراسة حول عمر الحكومات في دولة الكويت (1962 - 2012) مجلس الامة الكويتي ، مايو 2012.

(1) تم حساب متوسط عمر الحكومات الثماني والعشرون (مع استبعاد الحكومتين : الأولى الانتقالية والأخيرة التي لم تنته بعد من الحساب) وذلك بقسمة (إجمالي فترات رئاسة الحكومات بالشهور ÷ عدد الحكومات = 586 ÷ 28 = 21 شهراً



المبحث الثالث : عرض إحصائي لانتخابات مجلس أمة (ديسمبر 2012)

يوضح الجدول رقم (2) أعداد ونسب الناخبين والناخبات موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس للفصل التشريعي الرابع عشر - ديسمبر عام 2012 .

جدول رقم (2)

أعداد ونسب الناخبين والناخبات و المرشحين لانتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر موزعة حسب الدوائر الانتخابية الخمس

أعداد المرشحين	المجموع (ذكور وإناث)		إناث		ذكور		الأعداد والنسب الدوائر الانتخابية
	نسبة	جملة	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
51	%18	74876	%54	40093	%46	34783	الدائرة الأولى
50	%11	47772	%53	25269	%47	22503	الدائرة الثانية
60	%17	73065	%55	40063	%45	33002	الدائرة الثالثة
66	%26	108395	%55	59870	%45	48525	الدائرة الرابعة
80	%28	118461	%51	60520	%49	57941	الدائرة الخامسة
307	%100	422569	%53	225815	%47	196754	المجموع

المصدر : مركب بمعرفة فريق البحث من بيانات وزارة الداخلية للفصل التشريعي الرابع عشر - ديسمبر 2012 .

يلاحظ من الجدول ما يلي :

1- بلغ إجمالي عدد المرشحين 307 مرشح ومرشحة ، وقد حازت الدائرة الخامسة على أكبر عدد من المرشحين والمرشحات ، حيث بلغ عددهم (80) مرشح ومرشحة ، تلتها الدائرة الانتخابية الرابعة (66) مرشح ومرشحة ، ثم الدائرة الانتخابية الثالثة (60) مرشح ومرشحة ، وأخيرا الدائرتان الأولى والثانية (51 و50) مرشح ومرشحة على التوالي . ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين عدد المرشحين وعدد الناخبين في الدوائر الانتخابية الخمس .



2- تصدرت الدائرتين الخامسة والرابعة على أكبر عدد من إجمالي الناخبين والناخبات (118461) و (108395) ناخب وناخبة بنسبة بلغت 28% و 26% على التوالي ، في حين جاءت الدائرة الثانية بأقل عدد من الناخبين والناخبات حيث بلغ عددهم (47772) ناخب وناخبة بنسبة بلغت 11% من إجمالي الناخبين و الناخبات.

3- حازت أيضا الدائرتين الخامسة والرابعة على أكبر عدد من الناخبات (60520) في الدائرة الخامسة و (59870) في الدائرة الرابعة ، مما يؤثر على نوعية القضايا المطروحة لتلك الدائرتين و يعكس بروز قضايا دون أخرى.

4- يلاحظ زيادة عدد الناخبات على عدد الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية بنسب تكاد تكون متساوية على مستوى جميع الدوائر.



(الفصل الثاني)

القضايا ذات الأولوية المطروحة في الحملات الانتخابية لمجلس أمة ديسمبر 2012 وعلاقتها برؤية الدولة وتوجهات التنمية

المبحث الأول : أبرز القضايا السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية المطروحة في الحملات الانتخابية لمجلس أمة ديسمبر 2012

يعرض هذا الجزء رسدا للقضايا التي طرحها المرشحين والمرشحات في حملاتهم الانتخابية من الندوات العامة و البرامج التلفزيونية المخصصة لانتخابات مجلس أمة ديسمبر 2012 ، و كل ما ورد في الصحف اليومية خلال الفترة الزمنية للحملة الانتخابية من شهر أكتوبر إلى ديسمبر 2012 ، وقد تم حساب تكرار تلك القضايا وتصنيفها حسب الأولوية على مستوى الدوائر الانتخابية الخمس بشكل عام وعلى مستوى كل دائرة انتخابية على حدة . كما تم إجراء مقارنة بين أولويات القضايا التي طرحها مرشحي ومرشحات الحملات الانتخابية و أولويات القضايا التنموية التي اتخذتها الحكومة في ضوء رؤية الدولة للتحويل إلى مركز مالي وتجاري عام 2035 .

■ القضايا ذات الأولوية التي أجمع عليها المرشحين والمرشحات على مستوى الدوائر الانتخابية الخمس

يوضح الجدول رقم (3) ترتيب القضايا الخمس ذات الأولوية التي أجمع عليها المرشحين والمرشحات في جميع الدوائر الانتخابية ترتيبا تنازليا - والتي تشكل توجهات وأولويات مجلس أمة (ديسمبر 2012) .

جدول رقم (3)

القضايا الخمس ذات الأولوية التي أجمع عليها المرشحين والمرشحات في جميع الدوائر الانتخابية

القضية	درجة الأولوية
تطوير التعليم	الأولى
الإصلاح والاستقرار السياسي	الثانية
تطوير الخدمات الصحية	الثالثة
الرعاية السكنية	الرابعة
- تنفيذ الخطة التنموية - الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية	الخامسة

الجدول مركب بمعرفة الفريق البحثي اعتمادا على منهجية تحليل المضمون .



يتضح من الجدول السابق مجموعة القضايا التي تصدرت المراتب الخمسة الأولى على مستوى جميع الدوائر الانتخابية من قبل المرشحين والمرشحات على النحو التالي :

أولاً : قضية تطوير التعليم : جاءت قضية تطوير التعليم كأولوية أولى بالنسبة للمرشحين والمرشحات في جميع الدوائر الانتخابية ، حيث احتوى ملف التعليم على العديد من القضايا الفرعية منها (تدني مستوى المناهج الدراسية و أساليب التدريس المتبعة ، و اتباع أساليب التلقين في معظم المدارس ، توجه الأسر نحو التعليم الخاص ، تدني مستوى كفاءة بعض المعلمين ، بالإضافة إلى وجود جامعة حكومية واحدة فقط ، وعدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية في البلاد) . ويأتي اهتمام المرشحين بهذه القضية لما يتطلع إليه الناخبون من احتياج أساسي لتطوير الحياة العلمية لأبنائهم وإعداد جيل يتقن المهارات المهنية اللازمة لإسهامهم إيجابيا في رفع مستوى التنمية في البلاد .

ثانياً : قضايا الإصلاح والاستقرار السياسي : على الرغم من بروز هذه القضية كأولوية خامسة في الحملات الانتخابية في فبراير 2012 ، إلا أنها حلت بالمرتبة الثانية في سلم الأولويات الانتخابية للمرشحين في ديسمبر من نفس العام ، حيث شملت قضايا فرعية مثل (المشاركة في العملية الانتخابية ، التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، تفعيل مواد الدستور) . وتبرز أهمية هذه القضايا نحو إصلاح الوضع السياسي و تطوير العمل الديمقراطي ، والمساهمة في تفعيل مسيرة التنمية بالدولة .

ثالثاً : قضية تطوير الخدمات الصحية : احتلت قضية تطوير الخدمات الصحية المرتبة الثالثة على سلم أولويات المرشحين ، ويعكس ذلك الاهتمام المحاولات الجادة من جانب المرشحين للارتقاء بالواقع الصحي لخدمة المواطن و المقيم . ولا يزال يرى المرشحين أن الخدمات الصحية متدنية وبحاجة إلى تطوير وتحسين بما تضمنته من قضايا فرعية هامة تشمل (تراجع الخدمات الصحية واتجاه المواطن للقطاع الصحي الخاص ، التأمين الصحي للمواطن ، تقادم المستشفيات وإنشاء مدن صحية ، ازدحام المواعيد الطبية ، كثرة الأخطاء الطبية ، أزمة الثقة بين المواطن و العلاج الطبي المحلي و الانصراف إلى العلاج بالخارج ، توفير مزايا خاصة لعلاج المتقاعدين) .



رابعاً : قضية الرعاية السكنية : حلت قضية الرعاية السكنية في المركز الرابع على جدول أولويات المرشحين والمرشحات حيث تضمنت (زيادة القرض الإسكاني ، تحرير الأراضي ، إنجاز المدن السكنية و إسناد المشاريع للقطاع الخاص) . ويرى المرشحين ضرورة العمل على حل هذه القضية وفق جدول زمني يكفل تقليص مدة انتظار المواطن الكويتي للحصول على سكن .

خامساً : تنفيذ الخطة التنموية : لأول مرة تبرز قضية ذات علاقة بتنفيذ الخطة التنموية للدولة على سلم أولويات المرشحين لانتخابات مجلس الأمة على مدى السنوات الماضية ، ويعكس ذلك مدى اهتمام المرشح والمواطن الكويتي بأهمية إنجاز ومتابعة المشاريع التنموية والحيوية التي تقوم عليها الدولة والتي تخدم مصالح المواطن الكويتي في كافة المجالات التنموية فهذه القضية اشتملت على (متابعة تنفيذ مشاريع الدولة الكبرى ، المحاسبة والمتابعة الدقيقة لتنفيذ المشاريع ، وضع برنامج عمل واقعي لتنفيذ الخطة التنموية الخمسية للدولة وتنويع مصادر الدخل القومي).



القضايا الخمس ذات الأولوية التي أجمع عليها المرشحين والمرشحات حسب كل دائرة

انتخابية

يوضح الجدول رقم (4) ترتيب القضايا الخمس ذات الأولوية على مستوى كل دائرة انتخابية على حدة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها ، حيث يلاحظ تقارب الأولويات التنموية في مختلف الدوائر الانتخابية مع فارق بسيط .

وفيما يلي ترتيب القضايا الخمس ذات الأولوية على مستوى كل دائرة انتخابية على حدة :

1. حازت قضية الإصلاح والاستقرار السياسي على اهتمام جميع المرشحين والمرشحات في جميع الدوائر الانتخابية ، وتصدرت المرتبة الأولى في الدوائر الانتخابية (الثالثة والخامسة) ، في حين لم تكن مشمولة ضمن اهتمامات المرشحين في (الدائرة الثانية) وقد حلت في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي في (الدائرتين الرابعة والأولى) . و تبرز أهمية هذه القضية في التأثير السلبى على سير عملية التنمية نتيجة لعدم ثبات التشكيلات الحكومية خلال الأربعة أعوام الأخيرة إلى جانب حل مجلس الأمة مرتين في عامي 2008 و 2011 ، والحل لفصلين تشريعيين متتاليين في عام 2012 .

2. احتلت قضية مكافحة الفساد الإداري والمالي على اهتمام المرشحين في الدوائر الانتخابية الثانية والثالثة والرابعة حيث جاءت في المرتبة الثالثة في (الدائرة الرابعة) ، كما جاءت في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي في (الدائرتين الثانية و الثالثة) ، وبرزت أهمية هذه القضية على خلفية عدد من القضايا كالواسطة والمحسوبية وعدم تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من وجهة نظر المرشحين .

3. أثارت قضية الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية اهتمام المرشحين في أربع دوائر حيث جاءت في ثالث الأولويات التنموية في الدائرتين (الثالثة والخامسة) ، كما احتلت المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي في (الدائرتين الثانية والرابعة) بينما لم تكن مشمولة بصورة واضحة ضمن اهتمامات المرشحين في الدائرة الأولى . وتبرز أهمية هذه القضية لتأثيرها المباشر على تماسك أفراد المجتمع و استقراره وتحقيق الأمن والأمان داخل البلاد .

4. تبادلت قضيتي الصحة والتعليم مراكز مختلفة في سلم الأولويات التنموية في الدوائر الانتخابية الخمس . وتمثل هذه القضايا تباين في مستوى الخدمات المقدمة بين الدوائر الانتخابية ورغبة الناخبين والمرشحين على حد سواء في تطوير الخدمات الصحية والتعليمية على المستوى العام للدولة .



5. تبادلت أيضا قضية الرعاية السكنية مراكز مختلفة ضمن اهتمامات المرشحين والمرشحات على مستوى الدوائر الانتخابية الخمس ، حيث احتلت المرتبة الثانية في الدائرتين (الأولى والرابعة) ، وحلت في المرتبة الثالثة في (الدائرة الثانية) ، وجاءت في المركز الخامس في الدائرتين (الثالثة والخامسة) ، حيث عبر المرشحين في حملاتهم الانتخابية على أهمية حل هذه القضية وفق جدول زمني يكفل تقليص مدة انتظار المواطن الكويتي للحصول على سكن بالإضافة إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإسكانية .

6. على الرغم من تشابه القضايا المتفق عليها في جميع الدوائر الانتخابية على المستوى العام ، إلا أن هناك بعض القضايا ظهرت في دوائر دون أخرى ، فقد تميزت الدائرة الثانية باهتمامها بقضايا الشباب والمرأة ، أما الدائرة الثالثة والرابعة والخامسة فقد اهتمت بقضايا تفعيل مواد الدستور وسيادة القانون ، بالإضافة إلى قضية غير محددية الجنسية التي ظهرت في الدائرة الخامسة فقط .



جدول رقم (4)

ترتيب القضايا الخمس ذات الأولوية على مستوى كل دائرة انتخابية لمجلس أمة ديسمبر 2012

الدائرة الخامسة	الدائرة الرابعة	الدائرة الثالثة	الدائرة الثانية	الدائرة الأولى	درجة الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح والاستقرار السياسي 	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل مواد الدستور 	<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح والاستقرار السياسي 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الخدمات الصحية تطوير التعليم 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ الخطة التنموية 	1
<ul style="list-style-type: none"> تطبيق الدستور وسيادة القانون 	<ul style="list-style-type: none"> الرعاية السكنية تطوير التعليم 	<ul style="list-style-type: none"> سيادة القانون 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ الخطة التنموية 	<ul style="list-style-type: none"> الرعاية السكنية 	2
<ul style="list-style-type: none"> الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية 	<ul style="list-style-type: none"> مكافحة الفساد الإداري والمالي 	<ul style="list-style-type: none"> الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية تطوير التعليم 	<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح الاقتصادي الرعاية السكنية 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الخدمات الصحية 	3
<ul style="list-style-type: none"> تطوير الخدمات الصحية 	<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح والاستقرار السياسي 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الخدمات الصحية تنفيذ الخطة التنموية الإصلاح الاقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> البطالة الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية مكافحة الفساد الإداري والمالي 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير التعليم 	4
<ul style="list-style-type: none"> الرعاية السكنية تطوير التعليم غير محددى الجنسية تنفيذ الخطة التنموية 	<ul style="list-style-type: none"> الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية 	<ul style="list-style-type: none"> الرعاية السكنية البطالة مكافحة الفساد الإداري والمالي 	<ul style="list-style-type: none"> قضايا الشباب قضايا المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح والاستقرار السياسي 	5

المصدر : مركب بمعرفة فريق البحث اعتمادا على منهجية تحليل المضمون



**المبحث الثاني : مقارنة بين أولويات القضايا التي أثيرت في الحملات الانتخابية لعام 2012
و الأولويات الحكومية في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2014/2013-2011/2010 لدولة
الكويت**

يوضح الجدول رقم (5) مقارنة بين أولويات القضايا التي أثيرت في الحملات الانتخابية لمجلس ديسمبر 2012 وأولويات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لدولة الكويت بما تتضمنه من أهداف و سياسات عامة .

جدول رقم (5)

**مقارنة بين أولويات الحملات الانتخابية في ديسمبر 2012 والأولويات الحكومية في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل
2014/2013-2011/2010**

الأولويات الحكومية في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل	أولويات الحملات الانتخابية
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير التعليم • تطوير الخدمات الصحية • الاهتمام بالرعاية السكنية • مراجعة وتطوير الأطر التشريعية المعمول بها في الدولة • تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي • متابعة تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير التعليم • الإصلاح والاستقرار السياسي • تطوير الخدمات الصحية • الرعاية السكنية • تنفيذ الخطة التنموية

المصدر: مركب بمعرفة فريق البحث اعتمادا على جدول رقم (3) و الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2014/2013-2011/2010 .

يوضح الجدول السابق أن هناك اتفاق بين أولويات القضايا التي طرحت من المرشحين والمرشحات والأولويات الحكومية التي تضمنتها الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2014/2013 - 2011/2010 فيما يتعلق بقضايا تطوير الخدمات الصحية والتعليمية ، والرعاية السكنية ، وتنفيذ الخطة التنموية للدولة .

فقد جاءت قضية تطوير الخدمات الصحية والتعليمية وقضية الرعاية السكنية ضمن الهدف الاستراتيجي الثالث للخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2014/2013-2011/2010 والخاص بدعم التنمية البشرية والمجتمعية ، من خلال تطوير منظومة



التعليم وتطوير الخدمات الصحية وتحسين كفاءتها بالمعايير الدولية، بالإضافة إلى تطوير نظم الرعاية والتنمية الاجتماعية و رعاية الشباب و تطوير خدمات الرعاية السكنية و تمكين المرأة .

أما فيما يتعلق بتنفيذ الخطة التنموية للدولة فقد صدر القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار قوانين الخطة الإنمائية ومتابعة وتقييم نتائج التقارير الدورية للمتابعة (تقارير ربع سنوية تبدأ في 1 أبريل من كل سنة) كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 362 لعام 2010 الذي شمل واجبات ومهام الأجهزة الرئيسية المعنية بمتابعة تنفيذ خطتي التنمية متوسطة الأجل والسنوية وواجبات الجهات الحكومية وبعض الجهات المساندة ، وقد تم إصدار 12 تقرير متابعة منذ بداية تنفيذ الخطة الإنمائية في 2010/4/1 وحتى نهاية السنة الثالثة من الخطة في 2012/3/31.

إلى جانب ذلك اهتمت الخطة أيضا بقضايا تتعلق بتطوير الأطر التشريعية وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .



يهدف هذا الجزء من التقرير إلى توضيح التطور أو التنوع الذي طرأ على القضايا المطروحة في الحملات الانتخابية خلال الأربع سنوات الأخيرة ، من خلال مقارنة أهم القضايا التي تم رصدها في الحملة الانتخابية للمجلس النيابي 2008 ، والقضايا التي طرحت في الحملات الانتخابية لمجلسي أمة (فبراير وديسمبر 2012) ، حيث تم توزيع تلك القضايا إلى ثلاث مجالات تنموية هي :

• قضايا التنمية السياسية .

• قضايا التنمية الاجتماعية والبشرية .

• قضايا التنمية الاقتصادية .

ويوضح الجدول رقم (6) الفرق بين اهتمامات المرشحين في الحملات الانتخابية لعام 2008 واهتمامات المرشحين في الحملات الانتخابية لعام 2012 ، وترجع تلك الفروق إلى الاختلاف في الوضع السياسي والتنموي للبلاد لسنوات المقارنة .

وفيما يلي عرض لأهم الملاحظات في نتائج الرصد بين عامي 2008 و 2012 :

■ **قضايا التنمية السياسية**

قضايا مازالت مستمرة : يتضح من الجدول أنه بعد مضي ما يقارب أربع سنوات يستمر المرشحون في تفعيل قضية (الإصلاح والاستقرار السياسي) ، فما يزال التأزيم السياسي قائم بتعاقب المجالس النيابية و حلها دستوريا ، بالإضافة إلى قضية (تفعيل مواد الدستور) لأهميتها في تحقيق مبدأ سيادة القانون وأثرها المباشر على تعزيز التنمية المتكاملة في المجتمع .

أما القضايا المستحقة التي أخذت جل اهتمام المرشحين في الحملات الانتخابية لعام 2012 فهي قضايا (الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية ، قوانين مكافحة الفساد ، تنفيذ الخطة التنموية) نتيجة الأحداث التي استدعت بروز هذه الأولويات في عام 2012.

■ **قضايا التنمية الاجتماعية والبشرية**

قضايا مازالت مستمرة : استمرت الحاجة إلى المطالبة بقضية (تطوير التعليم) في البلاد عبر المجالس البرلمانية المتتالية ، الأمر الذي يؤكد عدم رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية ومخرجاتها ، حيث تزداد ضرورة التوسع في إنشاء المدارس



والجامعات و تطوير المناهج التربوية و ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل لتواكب التطور العالمي في مجال العلم و التكنولوجيا .

- كما استمرت مطالب المرشحين بتطوير خدمات (الرعاية الصحية) ، حيث الجهود الحكومية المبذولة في هذا المجال عبر توالي المجالس البرلمانية لم تسفر عن نتائج حول تغيير قناعات المواطن عن ضعف جودة الخدمات الصحية في البلاد و ضعف ثقته فيها ، مما يزيد من لجوء المواطنين إلى العلاج بالخارج.

- واستمرت أيضا مطالب المرشحين بالاهتمام (بقضايا المرأة) خاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية لأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي ، بالإضافة إلى المطالبة بتقديم مساعدات اجتماعية لكبار السن منهن وربات البيوت .

قضايا مستجدة : من ضمن القضايا التي استجدت ولم تكن مطروحة بقوة في انتخابات عام 2008 هي قضايا (غير محددى الجنسية ، البطالة والشباب ، الرعاية السكنية) ، وتركزت مطالب المرشحين في الإسراع بحل قضية غير محددى الجنسية (البدون) والقضاء على مشكلة البطالة التي تتمثل بطول فترة الانتظار للحصول على وظائف حكومية ، بالإضافة إلى ضرورة دعم مشاريع الشباب وتمويل المشاريع الصغيرة التي تسهم في تنشيط الاقتصاد الكويتي . أما القضية الإسكانية فنأدى المرشحين إلى تقليل فترات الانتظار للحصول على قسائم حكومية وتوفير أراضي اسكانية ، وتقليل أسعار القسائم السكنية الجاهزة.

■ قضايا التنمية الاقتصادية والمؤسسية

قضايا مازالت مستمرة: مازالت قضايا (الاعتماد على مصادر بديلة للنفط ، الخصخصة ، الاصلاح الاقتصادي) تفرض أهميتها في الحملات الانتخابية للمجالس النيابية المتوالية لما لها من أثر مباشر على تحسين الوضع الاقتصادي للدولة وتأمين مستقبل الأجيال القادمة .

القضايا المستجدة : ظهرت قضية مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تفعيل مواد القانون والمحاسبة الفورية وتشريع مواد جديدة للقضاء على البيروقراطية وتشجيع الاستثمار لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي ، ومن القضايا المستجدة التي ظهرت عام 2012 أيضاً هي قضية معالجة فوائد القروض التي يعاني منها فئة كبيرة من المواطنين .



جدول رقم (6)

مقارنة بين اهتمامات المرشحين في الحملات الانتخابية لعام 2008 واهتمامات المرشحين في الحملات الانتخابية لعام 2012

الجات النموية	انتخابات 2008	انتخابات فبراير 2012	انتخابات ديسمبر 2012	تصنيف القضايا (انتهت / مازالت مستمرة / مستجدة)
التنمية السياسية	<ul style="list-style-type: none"> عدم التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية نزاهة الانتخابات تفعيل مواد الدستور الكويتي إشهار الأحزاب السياسية عدم العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية الخمس 	<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح والاستقرار السياسي الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية مكافحة الفساد وقوانين النزاهة والشفافية العمل على تنفيذ الخطة التنموية 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ الخطة التنموية الإصلاح والاستقرار السياسي الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية مكافحة الفساد تطبيق الدستور وسيادة القانون 	<p><u>قضايا انتهت</u></p> <ul style="list-style-type: none"> عدم العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية الخمس <p><u>قضايا مازالت مستمرة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> الإصلاح والاستقرار السياسي <p><u>قضايا مستجدة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> قوانين مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية العمل على تنفيذ الخطة التنموية الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية
التنمية الاجتماعية والبشرية	<ul style="list-style-type: none"> تحسين المستوى المعيشي للمواطن قضايا المرأة تطوير التعليم الرعاية الصحية 	<ul style="list-style-type: none"> البطالة الرعاية الصحية تطوير التعليم قضايا المرأة غير محددى الجنسية 	<ul style="list-style-type: none"> الرعاية السكنية تطوير الخدمات الصحية تطوير التعليم البطالة قضايا الشباب قضايا المرأة غير محددى الجنسية 	<p><u>قضايا انتهت</u></p> <ul style="list-style-type: none"> تحسين المستوى المعيشي للمواطن <p><u>قضايا مازالت مستمرة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> التعليم الرعاية الصحية المرأة <p><u>قضايا مستجدة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> البدون والبطالة الرعاية السكنية
التنمية الاقتصادية والمؤسسية	<ul style="list-style-type: none"> الاعتماد على مصادر بديلة للنفط . الخصخصة . فتح السوق الكويتي أمام المستثمر الأجنبي تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي وعالمي تطوير أداء سوق الكويت للأوراق المالية 	<ul style="list-style-type: none"> مكافحة الفساد المالي والإداري تنويع مصادر الدخل إسقاط القروض الإصلاح الاقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> الإصلاح الاقتصادي مكافحة الفساد المالي دعم المشاريع الصغيرة والعمالة الوطنية 	<p><u>قضايا انتهت</u></p> <ul style="list-style-type: none"> تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي وعالمي . <p><u>قضايا مازالت مستمرة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> الاعتماد على مصادر بديلة للنفط.(تنويع مصادر الدخل) الخصخصة . الإصلاح الاقتصادي <p><u>قضايا مستجدة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> إسقاط القروض مكافحة الفساد المالي والإداري

المصدر : مركب بمعرفة فريق البحث اعتمادا على : تقرير القطاع " أهم القضايا المطروحة في الحملات الانتخابية لمجلس الأمة في 2008 وفبراير 2012



(الفصل الثالث)

الحلول والتوصيات المقترحة من قبل المرشحين والمرشحات للتعامل مع القضايا ذات الأولوية والمشكلات المرتبطة بها

تم جمع وتصنيف الحلول والتوصيات المقترحة من وجهة نظر المرشحين والمرشحات في الحملات الانتخابية إلى ثلاثة مجالات تنموية وهي : (التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية و البشرية ، التنمية المؤسسية والإدارية) . وفيما يلي عرض للحلول المقترحة في إطار تلك المجالات .

■ الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية السياسية

1. التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .
2. سيادة القانون وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .
3. إقرار التشريعات التي تصب في مصلحة المواطن مثل:
 - تفعيل قانون الوحدة الوطنية .
 - تفعيل مواد الدستور .

■ الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية الاقتصادية

- 1- تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال :
 - تنوع مصادر الدخل عن طريق استغلال المجالات الإنتاجية ، الخدمية ، الصناعية أو التجارية .
 - تشجيع برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
 - تفعيل دور القطاع الخاص من خلال إعطائه دورا اكبر في تنفيذ المشاريع .
- 2- مواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي من خلال إيجاد تشريعات جديدة .
- 3- الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية .
- 4- تطوير موانئ الكويت التجارية وتفعيل المناطق الحرة .

■ الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية البشرية والاجتماعية

قضايا التعليم

- 1- إنشاء جامعات حكومية جديدة .
- 2- إنشاء مدارس جديدة .
- 3- استحداث نظام الرخصة المهنية للمعلمين للارتقاء بأدائهم .



قضايا الصحة

- 1- تطبيق نظام الضمان الصحي لجميع المواطنين بحيث يتيح للمواطن العلاج بأي مستشفى حكومي أو خاص .
- 2- إنشاء مستشفى للمتقاعدين لتلبية احتياجاتهم الصحية بعناية .

القضايا الاجتماعية

- 1- تفعيل القانون رقم 82/49 الذي يربط زيادة الرواتب بتحسين مستوى المعيشة .
- 2- توفير فرص عمل للشباب .

■ الحلول والتوصيات المقترحة في مجال التنمية المؤسسية والإدارية

- 1- إقرار قانون مكافحة الفساد والذمة المالية .
- 2- إنشاء هيئة مستقلة للتنمية.
- 3- اقرار التشريعات اللازمة لتنفيذ الخطة التنموية .
- 4- تكوين القطاع النفطي .



(الفصل الرابع)

نتائج الحملة الانتخابية لمجلس أمة ديسمبر 2012

اعتمد هذا الجزء من التقرير على القراءة الموضوعية لنتائج الانتخابات البرلمانية حيث يستعرض المقاعد البرلمانية لمجلس أمة ديسمبر 2012 ، ويصف الكتل السياسية التي شغلت مقاعد البرلمان الجديد ، ويعرض أهم مستجدات المجلس الجديد الذي يمكن أن يقود الأمة الكويتية خلال السنوات الأربعة القادمة ، وأخيرا يستعرض التشكيل الحكومي وبداية الفصل التشريعي الرابع عشر .

المبحث الأول : توصيف كمي ونوعي للمقاعد البرلمانية ومستجدات مجلس ديسمبر 2012

أقفلت صناديق الاقتراع في 1 ديسمبر 2012 بانتخاب (50 نائبا) من بين (307 مرشحا) و حسب إحصاءات وزارة الداخلية بلغ إجمالي عدد الناخبين الذكور (196,754 ناخب) في جميع الدوائر الخمس، أما العدد الإجمالي للناخبات الإناث فقد بلغ (225,815 ناخبة) حيث بلغ إجمالي عدد الناخبين والناخبات في جميع الدوائر الخمس (422569) ناخب وناخبة . وكانت النتائج الخاصة بتوزيع المقاعد البرلمانية حسب الكتل السياسية كما يلي : "مركز اتجاهات للبحوث والدراسات، تقارير انتخابات مجلس أمة 2012 ":

النواب الشيعة : 17 عضو .

النواب المستقلين الحضر : 15 عضو .

قبائل فيما عدا العوازم والمطران : 18 عضو .

المبحث الثاني : التشكيل الحكومي وبداية الفصل التشريعي الرابع عشر

شمل سمو أمير البلاد برعايته افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة في 16 ديسمبر 2012 ، وأكد سموه في النطق السامي الذي توجه به على أن النواب هم خلاصة تجربة جديدة لنظام انتخابي جديد في مناخ ديمقراطي عامر بالحرية والنزاهة ، كما أكد سموه على دور الشباب وأنهم الطاقة المحركة للتنمية وأساس أمن البلاد واستقراره والثروة الباقية .

وطالب سموه الحكومة بالتخطيط الواقعي السليم وإعداد برنامج عمل قابل للتطبيق يراعي الأولويات ويستهدف بناء الإنسان ويلتمس هموم المواطنين ومشاكلهم .



المبحث الثالث : أهم مستجدات مجلس الأمة - ديسمبر لعام 2012

- تعتبر انتخابات مجلس أمة ديسمبر 2012 أول انتخابات تجرى بنظام الصوت الواحد.
- بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية 40.3 % في وقت كان فيه معدل نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات الثلاث الأخيرة (عام 2008 / عام 2009 / وفبراير 2012) تتمثل بـ 59.7 % ، حيث انخفضت نسبة المشاركة بواقع 19.4 % ، وهي تعكس نسبة الشريحة المقاطعة للانتخابات البرلمانية .
- بعد غياب العنصر النسائي عن مجلس فبراير 2012 المبطل ، عادت المرأة إلى مجلس ديسمبر بتمثيل ثلاثي يتمثل بالنائب د . معصومة المبارك ، والنائب صفاء الهاشم ، أما النائب ذكرى الرشيدى سجلت إسمها كأول امرأة تمثل الدائرة الرابعة والتي تعتبر معقلا للقبائل في تاريخ الحياة البرلمانية .
- أثمر نظام الصوت الواحد على عودة شرائح مجتمعية كانت قد غابت عن التمثيل البرلماني بعد مقاطعة مجموعة كبيرة من المرشحين في المشاركة بانتخابات الصوت الواحد.
- غياب ممثلي قبائل العوازم ومطير نتيجة المقاطعة للانتخابات البرلمانية .
- غياب ممثلي التيارات الإسلامية والليبرالية (حدس - السلف - المنبر الديمقراطي) بسبب المقاطعة للانتخابات البرلمانية .



الخلاصة

يقدم هذا التقرير في نهايته خلاصة عامة لما استدل إليه الباحثين الذين شاركوا في الإعداد ، ويمكن القول بأن ما نادى به مرشحي ومرشحات مجلس أمة (ديسمبر 2012) من مواضيع ينصب أغلبها على الإصلاح و الاستقرار السياسي و تطوير المجالات التنموية وتنفيذ الخطة التنموية بالإضافة إلى الوحدة الوطنية ، وهي من الأمور التي تشكل البيئة الأساسية لدعم الاستقرار و التنمية في الدولة .

وقد كان هناك اتفاق إلى حد كبير ما بين القضايا التي طرحت في الحملات الانتخابية لمجلس أمة (ديسمبر 2012) وما بين توجهات الخطة الإنمائية للدولة ، مما يعكس التوافق ما بين رؤية الدولة وتوجهات المرشحين للحملات الانتخابية فيما يخص مختلف قضايا التنمية ، كقضايا تطوير التعليم ، وتطوير الخدمات الصحية ، بالإضافة إلى تطوير نظم الرعاية والتنمية الاجتماعية .



مفاهيم سياسية

عرض هذا الجزء أهم المفاهيم السياسية ذات العلاقة بالنهج الديمقراطي المستند على الدستور الكويتي . كما يتطرق الى التطور التاريخي الذي طرأ على قانون الانتخاب ، وأخيراً بوضوح التغيرات التي طرأت على الحياة النيابية بدولة الكويت من عام 1992 وحتى 2012 .

مفاهيم سياسية :

•الدستور

هو مجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تحدد مصادر وأهداف وصلاحيات وحدود السلطة السياسية ، ويعد بمثابة الوثيقة التي توضح معالم خريطة القوة (Power Map) في المجتمع.

•التنظيم السياسي

مجموعة من الناس ذوي اتجاه واحد وهدف متفق عليه فيما يتعلق بالبرامج والمبادئ السياسية يرتبطون ببعضهم البعض وفقاً لقواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم وتحدد علاقاتهم وأسلوب ووسائل عملهم وقد يكون التنظيم السياسي حزباً أو اتحاداً أو هيئة أو تجمعاً.

•المشاركة السياسية

هي الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثلهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

•البرلمان

هو مؤسسة سياسية يناط بها سن القوانين أو التشريعات ، ويمارس البرلمان دوره الرقابي بالإضافة إلى التشريعي من خلال آليات دستورية أهمها : الأسئلة ، المداوالات العامة ، الاستجوابات ، الرقابة المالية ، التحقيقات .. الخ .



• الانتخابات التشريعية

يقصد بها انتخاب أعضاء الهيئة البرلمانية أي ممثلي الشعب وتتطلب الوثائق الدستورية شروطاً محددة لا بد من توافرها في كل من المرشح والناخب مثل الجنسية ، السن ، الجنس.

• تجمع سياسي

كل نشاط عام منظم من قبل حزب سياسي لجمع عدد من الناخبين بهدف التعريف بسياساته وبمرشحيه على أمل انتخابهم.

• تحديد الدوائر الانتخابية :

عملية تعيين حدود الدوائر بغرض تخصيص المقاعد، وهي تقوم على تجميع قسم من السكان وفق خصائص محددة.

• ترشح :

الإجراء الذي ينظم تسجيل المرشحين الراغبين في التماس الأصوات عند إجراء انتخابات وقبولهم رسمياً من الجهاز الانتخابي، والذي يفرض أن يتقيد المرشحون ببعض الموجبات من أجل قبولهم. يتعين عليهم عموماً تقديم بعض المستندات التي تثبت أنهم يحظون بتأييد عدد محدد سلفاً من الناخبين وإيداع ضمانة نقدية.

• قانون تجريم الانتخابات الفرعية :

تنص الإضافة الجديدة للمادة 45 من القانون رقم (35) لسنة 1961 في شأن انتخابات مجلس الأمة ، حيث نص على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعي إليها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتميين لفئة أو طائفة معينة "

(المصدر : موسوعة العلوم السياسية. تحرير محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد. جامعة الكويت، 1994)



المراجع

1. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، تقرير عن القضايا ذات الأولوية في الحملات الانتخابية لمجلس الأمة الكويتي 2008 ، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل ، 2009 .
2. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات 2010/2011-2013/2014، دولة الكويت.
3. جامعة الكويت ، موسوعة العلوم السياسية، تحرير محمد محمود ربيع، أسماعيل صبري مقلد ، 1994.
4. أسيري ، عبد الرضا . النظام السياسي في الكويت - مبادئ وممارسات ، الكويت ، نوفمبر 1994.
5. الصالح ، عثمان عبدالملك . النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت ، الجزء الأول ، الكويت ، 1989 طبعة أولى.
6. الصحف اليومية:
 - جريدة القبس، الأعداد من اكتوبر 2012 - فبراير 2013
 - جريدة الوطن، الأعداد من اكتوبر 2012 - فبراير 2013
 - جريدة الرأي، الأعداد من اكتوبر 2012 - فبراير 2013



7. مواقع الكترونية :

- الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة الكويتي
www.kna.kw
- الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الكويتي
www.cmgs.gov.kw
- الموقع الإلكتروني لجريدة الوطن الكويتية
www.alwatan.kuwait.tt
- الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية
www.moi.gov.kw
- الموقع الإلكتروني لجمعية الشفافية الكويتية
www.transparency-kuwait.org
- الموقع الإلكتروني لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث
www.ittejahat-center.c



